



مروان فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه
في مستركة الحجاز
دراسة حديثة

بجمعه وحققه وعلق عليه
أحمد بن إبراهيم الأحمري

يهدى ولا يباع

هذه المادة حصرية لـ
دار الفكر
الرياضة صانعة في العمل الإسلامي

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مروان فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه

في مستزك الحائلي

دراسة حديثة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مروان فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه

في مستزك الحائلي

دراسة حديثة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مروان فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه

في مستزك الحائلي

دراسة حديثة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مروان فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه

في مستزك الحائلي

دراسة حديثة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مروان فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه

في مستزك الحائلي

دراسة حديثة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مروان فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه

في مستزك الحائلي

دراسة حديثة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مروان فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه

في مستزك الحائلي

دراسة حديثة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مروان فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه

في مستزك الحائلي

دراسة حديثة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مروان فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه

في مستزك الحائلي

دراسة حديثة



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتَحَرِّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتَحَرِّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتَحَرِّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتَحَرِّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتَحَرِّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتَحَرِّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتَحَرِّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتَحَرِّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتَحَرِّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتَحَرِّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتَحَرِّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتَحَرِّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتَحَرِّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتَحَرِّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتَحَرِّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتَحَرِّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتَحَرِّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتَحَرِّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتَحَرِّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتَحَرِّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتَحَرِّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتَحَرِّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتَحَرِّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتَحَرِّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتَحَرِّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتَحَرِّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتَحَرِّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).



فقد انتُقد الحاكم كثيرا بسبب هذا الكتاب، ورُمي بالتساهل في تصحيح أحاديثه، بل نُسب إلى الانحراف عن منهج أهل السنة والجماعة، واتهامه بالغلو، بسبب بعض الأحاديث التي أوردها في مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - ، حتى قال الذهبي: «ليته لم يُصنّف المُستدرك، فإنه غرض من فضائله بسوء تصرفه»^(١).

لهذه الأسباب التي تقدّمت جميعها، وغيرها؛ عزمْتُ على استخراج أحاديث مناقب عليٍّ - رضي الله عنه - من المُستدرك، وتحقيقها، لتبين صحة حكم الحاكم عليها من خطئه، وتبيين من وافقه ومن خالفه، حتى يكون في ذلك إنصافٌ للحاكم نفسه من جهة، بتبين أنه في بعض التصحيحات لم ينفرد، بل وافقه بعض من سبقه من الأئمة، فلا لوم عليه في ذلك، ومن جهة أخرى: نذبُ عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بتبين ما وَهَم فيه الحاكم - رحمه الله - من مخالفة للأئمة في تصحيح ما ليس بصحيح، مُتحرّيا في ذلك الإنصاف - قدر المُستطاع -، فهو عزيز، كما قال الذهبي^(٢)، والله المستعان.

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٦٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠).

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مروان فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه

في مستزك الحائلي

دراسة حديثة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مروان فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه

في مستزك الحائلي

دراسة حديثة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مروان فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه

في مستزك الحائلي

دراسة حديثة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مروان فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه

في مستزك الحائلي

دراسة حديثة